لا يملكه وهو للمالك بلا شيء وعندهما يملكه الغاصب وعليه مثله فان ذبح الشاة
فالمالك ان شاء ضمنه قيمتها يوم غصبها أو يأخذها وقيمة نقصانها وكذا
لو قطع يديها أو طرفها وان ذبح ذبحا غير مأكول او خرق البطن خرقا فاحشا فنقص بعض
وليس بعض نفعه وتعيب نقصه ولم يفوت شيئا من النفع يضمن نقصانه وهو
بين قيمته غير مذبوحة او غير مسلوخ أمر بالقلع والرد وان كانت تنقص بالقلع فالمالك
ان يضمنه قيمتها مأمورا بقلعها فتقوم الارض بلا بذر أو بناء ونقوم مع
مستحق القلع فيضمن بالفضل وان صبغ الثوب احمر او اصفر او لت السويق
بسمن فالمالك ان شاء ضمنه قيمته ثوبه أبيض ومثل سويقه واخذها وان شاء
زاد الصبغ السمن وان صبغه اسود ضمنه قيمة أبيض واخذه بلا رد شيء
نقص وعندهما المالك بالخيار كغيره وهما احتالوا زمان فصل واه عيبا
غصبه وضمن قيمته ملكه مستندا الى وقت الغصب وسلم له الاكتساب دون الاولاد
والقول في القيمة للغاصب مع يمينه ان لم يبرهن المالك على الزيادة فان
ظهر وقيمة الكل وقد تحمله بقول المالك أو ببرهانه او بالكل فحمله للغاصب
ولا خيار للمالك بل هبة له وان ضمنه بقوله فالمالك ان شاء أمضى الضمان وأخذه
ورد عوضه وليس بين كل من المالك والغاصب على الهلاك عند الآخر فيتبرئ
الغاصب اولى خلافا للثاني يضمن عبد أصابه فضمنه نفذ بيعه وان
أعتقه فضمنه لا ينفذ عتقه وزوائد المغصوب غير متولدة منه سالمة كسمنها
أو ولدها بعد طلب المالك أيا هما سواء كانت متصلة كالسمن والصنعة
كالولد والثمر وان نقصت في الجارية بالولادة في يد الغاصب ضمن نقصانها

ويجبر

١٣٦

ويجبر قيمة الولد أو بالغرة وان وقت ولو زنى بامة غصبها فرد ولدها
سالما فولدت فماتت بولدها قيمتها يوم علوقها بحذف الحشو
وعندهما لا يضمن وكذا لو زنت عنده فرد ولدها فجلدت فماتت منه
ولا يضمن منافع ما غصبه سوى السكنى أو عطل الذمي الوقف والاخر
المسلم أو غنيا يزيد بالائتلاف وضمن القيمة فيهما لو كانا للتربيح
وان أتلف ذمي خمر ذمي يضمن مثلها ولا ضمان بالاتلاف الميت
ولو لذمي ولا بأبي ولا في متروك التسمية عمدا ولو لمن يجب وان غصب
خمرا مسلم فخللها بما لا قيمة لأخذها المالك بلا شيء فلو أتلفها
الغاصب ضمنها المالو تلفت وان خلل بالقاء ملح ملكها ولا شيء
عليه وعندهما يأخذها المالك ان شاء ويرد قدر وزن الملح من الخل
فلو أتلفها الغاصب لا يضمن خلا فالها وان خللها بالقاء فلا ملكها
ولا شيء للمالك عند الامام وكذا عند محمد ان تخللت من ساعتها
والا فالمثل بينهما ملكهما وان غصب جلد ميتة فدبغه بالاجماع له
أخذه المالك بلا شيء فلو أتلفه الغاصب ضمن قيمة مدبوغا
وقيل طاهرا غير مدبوغ وان دبغه بما له قيمة يأخذه المالك
ويرد ما زاد الدبغ بأن يقوم مدبوغا وكيا غير مدبوغ
ويرد فضل ما بينهما وللغاصب أن يحبسه حتى يستوفي حقه

في الامة ايضا ولو ردها ميتة ماتت منه
اي الضمنة
لا يضمن صح

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)